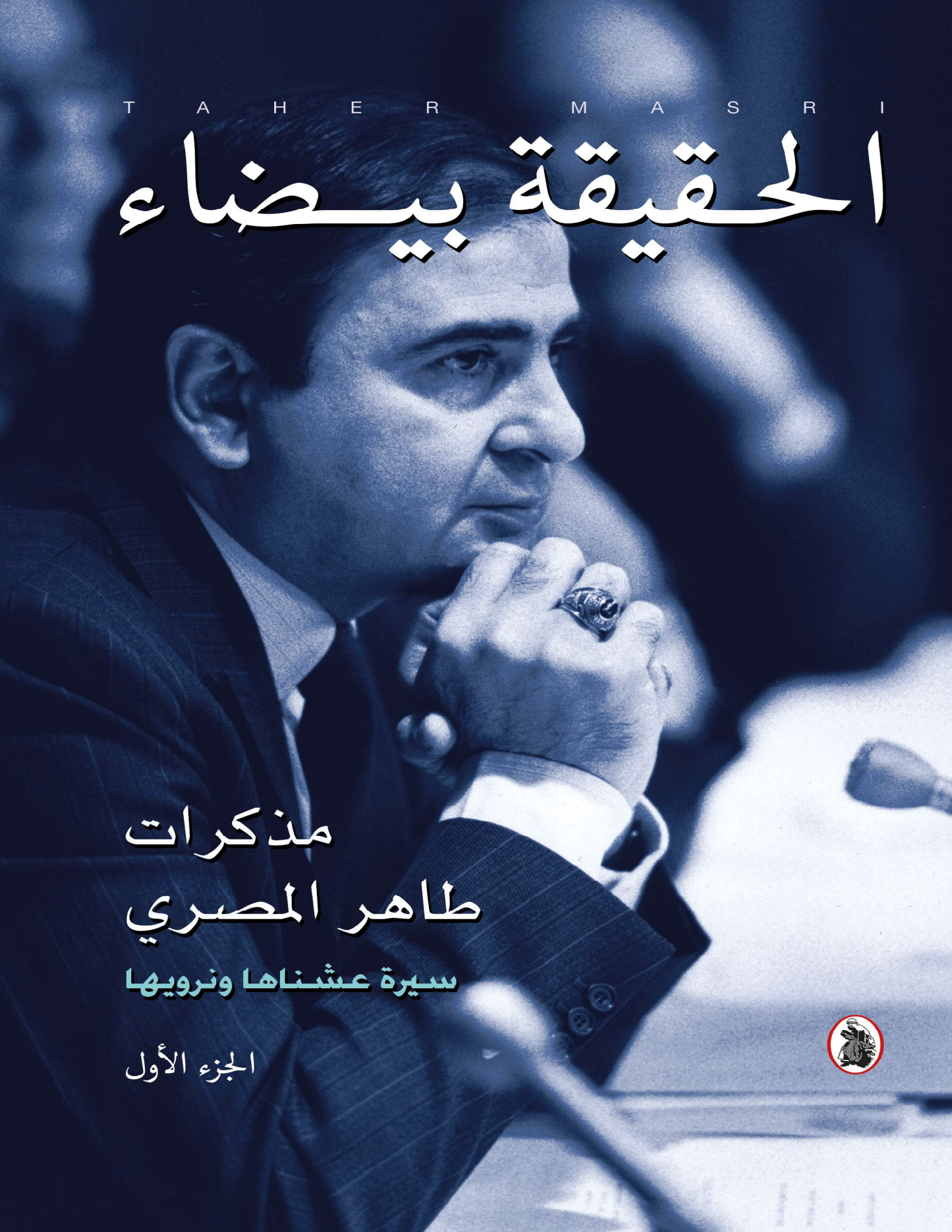

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ العاشرُ

المشاركةُ في حكومةِ الإنقاذِ الاقتصاديِّ

لم يخطرْ ببالي أبدًا أنّني سأشاركُ في حكومةِ زيد بن شاكر الجديدةِ الّتي يتولّى رئاستَها للمرّةِ الأولى في حياتهِ، ففي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٨٩، اَستدعاني الشّريف زيد الى مكتبهِ في منطقةِ العبدلي، وأعلَمَني برغبتهِ بأن أكون مُشاركًا في حكومتهِ بمنصبِ نائبِ رئيسِ الوزراءِ للشّؤونِ الاقتصاديّةِ.

وحضرَ اللّقاءَ إلى جانبِ زيد بن شاكر مروان القاسم، صديقُهُ وحليفُهُ القويُّ، اِستغربتُ في قرارةِ نفسي الطّلبَ والعرضَ، إذ لم يكن قد مضى على اَستقالتي من الحكومةِ السّابقةِ غيرُ بضعةِ أشهرٍ، وكنتُ أَشعرُ خلالَها بعدمِ الرّضا عنّي، كذلك أحسستُ برفضِ كلِّ ما كنتُ أقولهُ وأعتَرِضُ عليه في حينهِ اَستنادًا إلى قناعاتي، وكان أوّلُ الغاضبين عليّ في حينه هو زيد بن شاكر نفسه، الّذي يقترحُ عليَّ الآن أن أكونَ نائبًا له في الحكومةِ الّتي سيشكّلُها.

تساءلتُ بيني وبين نفسي: «كيفَ للشّريفِ زيد، الّذي كان من أشدِّ المتحمّسين لقرارِ فكِّ الارتباطِ مع الفلسطينيّين أن يعرضَ عليَّ الآنَ منصبَ نائبِ رئيسِ الوزراءِ للشّؤونِ الاقتصاديّةِ؟» وتجدر الإشارةُ إلى أنّ مهمّةَ الحكومةِ الأساسيّةَ ستكونُ اَقتصاديّةً وماليّةً باَمتيازٍ لمعالجةِ الاختلالاتِ الّتي ضربتْ عمقَ الاقتصادِ الوطنيِّ، وأَسهمَتْ بالتّالي في وصولِنا إلى هذه المرحلةِ الحرجةِ الّتي لا نزالُ نعيشُها في أجواءِ اَنتفاضةِ الجنوبِ، أو ما عُرِفَ بـ»هَبَّة نيسان» الّتي لم تكنْ بدواعٍ سياسيّةٍ بقدرِ ما كانت دوافعُها اَقتصاديّةً ومعيشيّةً بحتةً.

منَحَني زيد بن شاكر موقعًا مهمًّا وحسّاسًا في أجواءٍ خطيرةٍ وعاصفةٍ، فقد كان يضعُني عمليًّا في مواجهةِ التّحدّي الأبرزِ في حينهِ الّذي كان يواجهُهُ الأردنّ وليس أمامَ الحكومةِ فقط.

والأهمُّ من هذا كلّهِ أنّهُ سيضعُني في مواجهةِ الشّعبِ الأردنيِّ كلِّهِ الّذي ينتظرُ الإصلاحَ الاقتصاديَّ وينتظرُ مَنْ ينقذُهُ من الهوّةِ الّتي وقعَ فيها.

اِعْتَبَرْتُ العرضَ تراجُعًا من رجالاتِ القصرِ والمتنفّذين الّذين وقفوا ضدّي وعملوا على إبعادي بسببِ آرائي ومواقفي المناهضةِ والنّاقدةِ لقرارِ فكِّ الارتباطِ.

وأثبتَ هذا العرضُ لي مرّةً أخرى، صوابَ مواقفي السّابقةِ، ليس فقط في ما يتعلّقُ بموضوعِ فكِّ الارتباطِ، وإنّما في دعواتي المتكرّرةِ لترشيدِ الإنفاقِ الحكوميِّ ومنحِ الحرّيّاتِ للمواطنين والاهتمامِ بشؤونِهم، وفي أفكاري التّقدّميّةِ والدّيمقراطيّةِ الّتي لم تستوعِبْها الحكومةُ السّابقةُ، مثل أحداثِ جامعةِ اليرموك*، وإغلاقِ مكاتبِ منظّمةِ التّحريرِ، وخطّةِ صنعِ بديلٍ لياسر عرفات بشخصِ «أبو الزّعيم»، والسّيطرةِ الحكوميّةِ المطلقةِ على الإعلام.

وعنى لي هذا العرضُ أنّ وجودي في الحكومةِ لم يعدْ لأسبابٍ وظيفيّةٍ، ولم أعدْ وزيرًا تكنوقراطيًّا، بل أصبحتُ أحملُ صفةً تمثيليّةً نقَلَتْني من وزارةِ الخارجيّةِ إلى نيابةِ رئيسِ الوزراءِ، وأيضًا في موقعٍ ليس من اَختصاصي كلّيًّا في الشّؤونِ الاقتصاديّةِ، ما أكّدَ لي أنَّ اَختياري هذه المرّةَ لم يكن بسببِ خبراتي السّابقةِ، وإنّما لِما صرتُ أمثّلُهُ سياسيًّا واَجتماعيًّا.

لهذه الأسبابِ وغيرِها وافقتُ على عرضَ الشّريف زيد بن شاكر، بخاصّةٍ وأنّ مروان القاسم كان إلى جانبهِ حين قدّمَ لي هذا العرضَ، وكان بدورهِ من أشدِّ الدّاعمين لقرارِ فكِّ الارتباطِ، فضلًا عن اَختلافهِ معي بسببِ مواقفي وتصريحاتي الصّحافيّةِ الّتي كنتُ أنتقدُ فيها فكَّ الارتباطِ وأصفهُ بالقرارِ الخاطئِ.

لم يتوّقفْ زيد بن شاكر عند حدودِ عرضهِ لي، بل اَستشارَني مباشرةً في اَستلامِ عبد الإله الخطيب حقيبةَ وزارةِ السّياحةِ، فرحّبتُ بتوزيرهِ.

لكنّني لم أكن متأكّدًا من أنّ هذه الوزارةَ الفنّيّةَ تناسبهُ، فهو مُسَيَّسٌ أكثر من كونه فنّيًّا. كما أطلَعَني زيد بن شاكر على بعضِ الأسماءِ المُقترحةِ الّتي ستدخلُ حكومتَهُ، وكان من بينها باسل جردانة وزيرًا للماليّةِ، وزياد عِنّاب، وحكمت خماش، وراتب الوزني، وإبراهيم عزّ الدّين وزياد فريز، وكلُّها أسماءٌ جيّدةٌ ونظيفةُ الكفِّ، ما أشعَرَني بالاطمئنانِ بأنّه بصفتي مسؤولًا عن الشّؤونِ الاقتصاديّةِ سوفَ أعملُ مع فريقٍ اَقتصاديٍّ يجبُ أن يكون مُتناغمًا معي، وكان باسل جردانة زميلًا لي ومسؤولًا عنّي أثناءَ عملي في البنكِ المركزيِّ، كذلك كان زياد فريز زميلًا لي في البنكِ.

شعرتُ عندما كان زيد بن شاكر يعرضُ عليَّ هذا المنصبَ بخطورةِ الأوضاعِ الّتي تضغطُ عليه، وبكلِّ ما يعنيهِ للنّظامِ الأردنيِّ أن تُطلَبَ منّي المشاركة في حكومةٍ كانت أشبهَ ما تكون بحكومةِ إنقاذٍ وطنيٍّ، وبمنصبٍ أعلى من منصبي السّابقِ، وفي ظروفٍ أكثر صعوبةً من الظّروفِ السّابقةِ.

تجاذبَتْني في حينهِ عدّةُ مشاعرَ، أوّلُها أنّ دوري السّياسيَّ قد اَرتقى في الإدارةِ الأردنيّةِ لأُصبحَ لاعبًا رئيسيًّا وبتنوّعٍ إداريٍّ ومَعرفيٍّ، وثانيها، أنّني سأتحمّلُ مسؤوليّةً كبيرةً بقبولي هذا المنصبَ الجديدَ لأنّ عنوانَ المرحلةِ ماليٌّ واَقتصاديٌّ باَمتيازٍ، وثالثُها، أنّي في طريقي إلى اَحتلالِ موقعٍ متقدّمٍ في الإدارةِ الأردنيّةِ، ورابعُها، أنّ اَتّخاذَ الموقفِ الواضحِ والإعلانَ عنه بدونِ خوفٍ أو وجَلٍ، هو الموقفُ الأسلمُ والأفضلُ خدمةً للبلدِ.

وفي الوقتِ نفسهِ، توقّفتُ بيني وبين نفسي أمامَ هذه المهمّةِ الجديدةِ والمسؤوليّةِ الكبيرةِ لأنّي خبيرٌ بالدّبلوماسيّةِ والشّؤونِ الخارجيّةِ، في حين أنّ المرحلةَ المقبلةَ تحتاجُ رجلًا ذا خلفيّةٍ اَقتصاديّةٍ كبيرةٍ، وخلفيّتي الاقتصاديّةُ كانت تقتصرُ على العملِ بالبنكِ المركزيِّ، بالتّالي، فإنّ قبولي بهذا المنصبِ

كان مُجازَفَةً وتجربةً جديدةً، لكنّني قَبِلتُ التّحدّي وقرّرْتُ بيني وبين نفسي أن أحقّقَ النّجاحَ المطلوبَ خدمةً للبلدِ وللأردنيّين.

اِهتمّتْ حكومةُ زيد بن شاكر الأولى بجانِبَين رئيسيَّين: أوّلُهما الجانبُ الاقتصاديُّ، والثّاني الجانبُ السّياسيُّ الدّاخليُّ.

بالنّسبةِ إلى الجانبِ الاقتصاديِّ، فقد ترأّستُ فريقًا اَقتصاديًّا ضمَّ باسل جردانة وزيرَ الماليّةِ، وزياد فريز وزيرَ التّخطيطِ، وزياد عِنّاب وزيرَ الصّناعةِ والتّجارةِ، ومحمّد سعيد النّابلسي محافظَ البنكِ المركزيِّ، الّذي تمَّ تعيينُهُ في الأيّامِ الأولى من تشكيلِ حكومةِ زيد بن شاكر بعدَ قرارِها إعفاءَ محافظِ البنكِ المركزيِّ حسين القاسم الّذي كان نظيفَ الكفِّ، ولم يكن مُتسلّطًا على البنكِ المركزيِّ، بعكسِ نائبِهِ ماهر شكري الّذي أُعفي من منصبِهِ معه، وعُيّنَ بدلًا منه ميشيل مارتو (Michel Marto).

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ حسين القاسم هو أخٌ غيرُ شقيقٍ لمروان القاسم، وزيرِ الخارجيّةِ في حكومةِ زيد بن شاكر، وماهر شكري هو اَبنُ خالةِ زيد الرّفاعي.

قبلَ أن ندخلَ في تفاصيلِ السّياساتِ الاقتصاديّةِ اتّفَقْنا كفريقٍ اَقتصاديٍّ مع رئيسِ الوزراءِ على تعيينِ د. محمّد سعيد النّابلسي محافظًا للبنكِ المركزيِّ.

والنّابلسي هو فلسطينيٌّ من يافا، لجأَتْ عائلتهُ إلى سورية، بعد ١٩٤٨، وكان مضر بدران على معرفةٍ به وبكفاءتِه، فطُلِبَ منه في العام ١٩٧٣ الانتقال إلى الأردنّ والعمل في البنكِ المركزيِّ مديرًا للدّائرةِ الاقتصاديّةِ، وأُعطيَ الجنسيّةَ الأردنيّةَ.

وعندما تمَّ ترشيحهُ محافظًا للبنكِ المركزيِّ، في العام ١٩٨٩، كان مديرًا في بغداد.

وكان لزامًا علينا اَختيارُ نائبٍ له بدلَ ماهر شكري، وأن يتمَّ ذلك بالسّرعةِ القصوى، ورشَّحْنا لهذا الموقعِ ميشيل مارتو.

لكنَّ النّابلسي تمنّعَ وعارضَ هذا الترشيح بشدّةٍ لاعتباراتٍ شخصيّةٍ محضةٍ، فهو كان قلقًا من أن يتكتلَ ضدَّهُ ويُهَمِّشَ دورَهُ الفريقُ الاقتصاديُّ الّذي يضمُّ طاهر المصري، وميشيل مارتو، وباسل جردانة، وزياد فريز؛ وجميعُهم خرّيجو البنكِ المركزيِّ، لكنْ أُقنعَ بأنّ هذا الأمرَ غيرُ واردٍ ولن يتمَّ أبدًا، وأنّ هدفَ الحكومةِ معالجةُ الاختلالاتِ الماليّةِ في موازنةِ الدّولةِ بكلِّ دقّةٍ بخاصّةٍ بعدَ أن ظهرتْ فضيحةُ إفلاسِ بنكِ البتراءِ وهروبِ مديرهِ ورئيسِ مجلسِ إدارتهِ العراقيِّ أحمد الجلبي خارجَ المملكةِ.

بدأَ العملُ تحديدًا في وزارةِ الماليّةِ والبنكِ المركزيِّ لمتابعةِ حقائقِ المعلوماتِ والأرقامِ الماليّةِ والنّقديّةِ والوضعِ الاقتصاديِّ واَكتشافِ ما كان يجري، فذُهِلْنا جميعًا من حجمِ الدَّينِ الخارجيِّ والدَّينِ الدّاخليِّ، ومن الفوضى العارمةِ الّتي كانت تُدارُ بها أمورُ الموازنةِ العامّةِ للدّولةِ، وأمورُ الاقتراضِ وسدادِ القروضِ وحجمِ الدَّينِ والمخالفاتِ الماليّةِ الكبيرةِ لقانونِ البنكِ المركزيِّ.

عندما بدأَ البحثُ في حجمِ الدَّين وجدْنا صعوبةً في الحصولِ على المعلوماتِ الصّحيحةِ حولَ قيمةِ الدّيونِ، والجهاتِ الأردنيّةِ المقترضةِ واَستحقاقاتِها وجدولِ الدّفعِ والتّسديدِ، لأنّ المعلوماتِ والأوراقَ كانت في حالٍ من فوضى لا تليقُ بوزارةِ الماليّةِ في ذلك الوقتِ.

من المفيدِ أن أعطيَ مِثالًا على مدى الفوضى الّتي كانت تُدارَ بها وزارةُ الماليّةِ، فقد زارَني في منزلي، في آواخرِ تمّوز/ يوليو ١٩٩٥ مواطنٌ كويتيٌّ من عائلةِ الحَمَدِ تعودُ صداقتي وإيّاه إلى عدّةِ سنواتٍ، وكان يحضرُ اَجتماعاتِ مجلسِ إدارةِ شركةِ مناجمِ الفوسفات ممثِّلًا لحكومتهِ في حصّتِهم بالشّركةِ،

وقالَ إنّهُ في كلّ مرّةٍ يغادرُ فيها إلى الكويت كان يذهبُ إلى شبّاكِ الصّندوقِ ليدفعَ ضريبةَ المطارِ، وعلى مدى عدّةِ سنواتٍ كان الموظّفُ يبلغهُ بأنّهُ مُعفًى من ضريبةِ المطارِ، رافضًا إجابتَهُ عن سببِ إعفائِهِ، وبعدَ عدّةِ سنواتٍ تكرَّم عليه موظّفُ الضّريبةِ في المطارِ بالإجابة، فأبلغهُ أنّه مُعفًى لأنّهُ كويتيٌّ، على اَعتبارِ أنّ الكويت هي المحافظةُ التّاسعة عشرة من محافظاتِ العراقِ، وبما أنّ العراق عضوٌ في مجلسِ التّعاونِ العربيِّ، يُعفى مواطنو هذا المجلسِ من ضريبةِ المطارِ، وكان الكويتيّون من ضمنِهم. واتسآل اذا كان التسيب وصل إلى هذا الحد في ذلك الوقت، فكم أن تتصوروا ان وصلنا اليوم.

لم أصدّقِ الرّوايةَ، واَتّصلتُ من منزلي بوزيرِ الماليّةِ ولم أجدْهُ، فتكلّمتُ مع أمينِ عامِّ الوزارةِ في حينِهِ سليمان الحافظ وأعلمتُهُ بما سمعتُهُ، اِستغربَ الأمرَ ولم يصدّقِ الرّوايةَ، ولكنّهُ طلبَ منّي إمهاله خمس عشرة دقيقةً.

عادَ إليَّ بعدَ دقائقَ، واَعترفَ بأنّ وزيرَ الماليّةِ أصدرَ تعميمًا بهذا المعنى، وأبلَغَني بأنَّ إلغاءَ هذا التّعميم قد تمَّ حالًا، ولم يعرفْ أحدٌ في وزارةِ الماليّةِ عن أصلِ هذا التّعميم وماهيّةِ دوافعِهِ.

وصلَ حجمُ الاقتراضِ الدّاخليِّ إلى حدّهِ الأعلى بالنّسبةِ إلى قانونِ البنكِ المركزيِّ الّذي كان يتمُّ التّحايلُ عليه بالاقتراضِ تحتَ عنوانِ «أمانات»، وبدا الأمرُ وكأنَّ الحكومةَ كانت تطبعُ أوراقَ النّقدِ دونَ تغطيةٍ، ما أدّى ضمنَ أسبابٍ أخرى إلى اَنهيارِ قيمةِ الدّينارِ الأردنيِّ في شهرِ تمّوز / يوليو ١٩٨٨.

ووجدْنا أنّ اَستحقاقَ الدَّين وخدمتَهُ للعامِ ١٩٨٨ تتجاوزُ تسعمائة مليونِ دولارٍ، ولا نملكُ منها شيئًا في خزينةِ الدّولةِ، بما فيها موجوداتُنا من الذّهبِ الّتي كانت قد بيعتْ، ووجَدْنا أنَّ تسديدَ الدّيونِ وخدمةَ الدَّينِ للعامِ الحاليِّ (١٩٨٩)، كانت تتجاوزُ مليارًا ومائتي مليون دولارٍ، ولم نكن نملكُ

منها شيئًا، لذلك قرَّرْنا التّوقّفَ عن تسديدِ الدَّين بسببِ نقصِ السّيولةِ أي الإفلاسِ.

وحصلَ في نهايةِ العامِ ١٩٨٨ "default" ، أي تخلّفٌ عن الدّفعِ نظرًا إلى عَجْزِنا عن تسديدِ الدّيونِ، وهذا سببٌ آخرُ من الأسبابِ الّتي أدّتْ إلى الانهيارِ الماليِّ، إضافةً إلى مشكلةِ بنكِ البتراءِ الّتي تولّاها د. محمّد سعيد النّابلسي بكلِّ مهنيّةٍ وأمانةٍ، لكونِها قضيّةً من صميمِ أعمالِ البنكِ المركزيِّ وصلاحيّاتِهِ بموجبِ قانونِهِ. ولكنْ بصفتنا فريقًا اَقتصاديًّا كنّا مُطّلعين على كلِّ الإجراءاتِ الّتي كان يتّخذُها البنكُ المركزيُّ بقيادةِ النّابلسي.

ويجبُ أن نذكرَ هنا أنّ الأحكامَ العرفيّةَ كانت لا تزالُ سائدةً وساريةَ المفعولِ، ولجَأْنا مرارًا وتكرارًا إلى لجنةِ الأمنِ الاقتصاديِّ الّتي كانت قراراتُها غيرَ قابلةٍ للنّقضِ، ولها صفةُ التّشريعِ القانونيِّ النّافذِ.

من الضّروريِّ القولُ إنّ زيد بن شاكر لم يقفْ عائقًا أمامَ أيِّ إجراءٍ أو قرارٍ تتّخذهُ اللّجنةُ الاقتصاديّةُ، بل تصرّفَ تصرّفًا صحيحًا وسليمًا وموضوعيًّا، ما ساعَدَنا على السّيرِ قُدُمًا نحوَ الإصلاحاتِ الاقتصاديّةِ ولملمةِ الأمورِ، ووافقَ على قرارٍ لا بدَّ منه وهو طلبُ تدخّلِ صندوقِ النّقدِ الدّوليِّ للمساعدةِ في إصلاحِ الوضعِ النّقديِّ في المملكةِ، وهو الاتّصالُ الأوّلُ بين المملكةِ والصّندوقِ.

كان الخللُ واضحًا تمامًا، وكان المسؤولون عنه معروفين، وكانتْ كلُّ الأصابعِ والعيونِ تتّجهُ نحوَهم.

ولم تكن الحكومة الجديدة راغبة في فتح ملف الأسباب والظروف التي أدت إلى هذا الاضطراب الاقتصادي غيرمسبوق. وكان الرأي العام يضغط بهذا الاتجاه. واتفقنا نحن الفريق الاقتصادي بأن نعطي الأولوية لتلافي التدهور وعدم إدخال البلد في صراعات وإنقسامات. فقد كان تعامل الملك مع حكومة

زيد الرفاعي منذ عودته على عجل من الخارج تعني الكثير واكتفى القرار بإقالة كل من محافظ البنك المركزي ونائبه احمد الشلبي فيما يتعلق ببنك البتراء.

ولم يكنْ معهودًا في تلك الأيّامِ محاسبةُ المسؤولين الكبارِ في الدّولةِ عن أفعالهم وأخطائِهم، خصوصًا وأنّهم كانوا من صميمِ النّظامِ ومن أقربِ المقرّبين إليه.

من الطّبيعيِّ أنّ مَنْ كان مُتّهمًا بهذا الإنفاقِ التّبذيريِّ غيرِ المسؤولِ، كان يقولُ: «إنَّ الإنفاقَ جرى على مشاريعِ البنيةِ التّحتيّةِ الكبيرةِ، وإنّهُ كان لا بدَّ من الاقتراضِ الدّاخليِّ والخارجيِّ لتحقيقها، لأنَّ طموحاتِ الأردنّ كانت كبيرةً لتحقيقِ التّقدّمِ الاقتصاديِّ، ولأنّهُ اَعتمدَ على وعودِ الدّولِ العربيّةِ في دفعِ حصصِها المُقرَّرةِ له بموجبِ قراراتِ القممِ العربيّةِ، الّتي كان جزءٌ منها يذهبُ إلى مشترياتِ القوّاتِ المسلّحةِ، والباقي لبناءِ اَقتصادٍ يعينُ البلادَ على تحمّلِ مسؤوليّاتهِ الماليّةِ والاقتصاديّةِ».

وجرّاءَ الاعتمادِ على الوعودِ، بالغَتِ الحكومةُ في الإنفاقِ والاقتراضِ لتحقيقِ أهدافِها، لكنَّ المساعداتِ العربيّةَ لم تصلْ كاملةً، ولم تفِ الدّولُ العربيّةُ بتعهّداتِها واَلتزاماتِها تجاهَ الأردنّ، وتوقّفَتِ الجزائرُ عن المساهمةِ، وكذلك قطر والإمارات، والكويت أيضًا الّتي كانت تتأرجحُ صعودًا ونزولًا، وكان المُخصَّصُ للأردنّ من البحرين قليلًا جدًّا فسدّدتهُ مرّةً واحدةً فقط، وكذلك الأمرُ مع سلطنة عُمان، وبقيتِ المملكةُ العربيّةُ السّعوديّةُ وفيّةً إذ سددتْ كاملَ تعهّداتِها، وحتّى بعدَ توقّفِ القمّةِ العربيّةِ عن تخصيصِ مبالغِ دعمٍ لصمودِ الأردنّ، فقد بقيتِ السّعوديّةُ تدفعُ بين الحينِ والآخرِ، إلى أن توقّفتْ عن دفعِ أيّةِ مخصّصاتٍ لدعمِ خزينةِ الدّولةِ في أواخرِ عهدِ الملكِ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

واَكتشفْنا وجودَ مؤسّساتٍ حكوميّةٍ كانت تقترضُ على عاتقِها من الجهاتِ الخارجيّةِ خارجَ حساباتِ وزارةِ الماليّةِ، وكانت هذه القروضُ تُحسَبُ ضمنَ مديونيّةِ الدّولةِ الخارجيّةِ ومنها «الخطوطُ الجويّةُ الملكيّةُ الأردنيّةُ»، وإدارةُ المياهِ وما إلى ذلك، لأنّها بكفالةِ وزارةِ الماليّةِ.

بدأْنا الاتّصالَ مع صندوقِ النّقدِ الدّوليِّ للاستعانةِ به ولمساعدتِنا في وضعِ الشّؤونِ النّقديّةِ والماليّةِ في نصابِها الطّبيعيِّ، وتمكّنّا تدريجيًّا من إيقافِ الضّررِ، وبدأْنا نَطَأُ بدايةَ الطّريقِ لإصلاحِ الماليّةِ الأردنيّةِ.

ولا بدَّ من إعطاءِ الفضلِ الكبيرِ للفريقِ الاقتصاديِّ الّذي أعدَّ أفضلَ خطّةٍ اَقتصاديَّةٍ قامَ بها فريقٌ متخصّصٌ على مدى عقودٍ طويلةٍ، وأعترفُ بأنَّ القيادةَ الحقيقيّةَ في الجوانبِ الفنّيّةِ كانت لأفرادِ الفريقِ وبأيديهم، اَنطلاقًا من خبرتِهم وكفاءَتهم الكبيرتَين، اللّتَين تستحقّانِ كلَّ الثّناءِ والتّقديرِ والاحترامِ.

فالتّجربةُ الّتي مرّت بها البلادُ، ومررتُ بها شخصيًّا في هذه الحكومةِ وفي ذلك الظّرفِ تحديدًا، وما تلاهُ من مصاعبَ في أيّامِ حكومتي عندما ألغينا الأحكامَ العرفيّةَ، ونجاح الفريقِ القانونيِّ في التّغلّبِ على تلك التّعقيداتِ ـ وسأشرحُ ذلك لاحقًا ـ جعلَني مقتنعًا بأنّه إذا توافرتْ للبلادِ القناعةُ ونظافةُ اليدِ والسّريرةِ، يمكنُ بناءُ وطنٍ موحّدٍ ومستقرٍّ ومحصّنٍ.

وإنّ غطرسةَ المنصبِ والاحتماءَ خلفَ خصوصيّةِ عملِ المؤسّساتِ، واَنعدامَ المساءلةِ للكبارِ وبعضِ المؤسّساتِ، أسبابٌ حقيقيّةٌ تراكمتْ عبرَ عقودٍ من الزّمنِ، وأدّتْ بالبلادِ إلى هذهِ الحالِ الّتي وصلتْ إليها من الفوضى الإداريّةِ والضّياعِ والتّشرذمِ وإلى الفقرِ والبطالةِ، وقد كانت في السّابقِ حدودًا معقولةً تتقيّدُ الإدارةُ الحكوميّةُ بها، أمّا اليوم فقدِ اَخترقتْ كلَّ المحرّماتِ.

لم يكنِ الملكُ الحسين يهتمُّ بالجوانبِ الاقتصاديّةِ في البلدِ عن كثبٍ، ولكنّهُ عندما علمَ بحجمِ المشكلةِ ومدى الإهمالِ، وحجمِ الإنفاقِ الكبيرِ غيرِ القانونيِّ، شعرَ بخطورةِ الأزمةِ وأهمّيّةِ معالجتِها بأسرعِ وقتٍ.

وأظنُّ أنّهُ بذكائهِ وفطنتهِ وبفطرتهِ، تعلّمَ دروسًا من هذه الأزمةِ الكبيرةِ، صحيحٌ أنَّ الجزءَ الكبيرَ من الدَّينِ الخارجيِّ جاءَ نتيجةَ الإنفاقِ الضّروريِّ، ويتعلّقُ بإنشاءِ البنيةِ التّحتيّةِ في الأردنّ، لكنّهُ لم يكن مُبرمَجًا، إلّا أنّ الجزءَ الآخرَ كان نتيجةَ إنفاقٍ مختلفٍ يتعلّقُ بمصاريفَ عسكريّةٍ كانت في رأيي مُبالَغًا فيها، فلم تكنْ موازنةُ القوّاتِ المسلّحةِ تخضعُ للتّدقيقِ والمحاسبةِ، كان يُكتفى فقط بمناقشةِ المبالغِ الإجماليّةِ ويتمُّ تسديدُها على دفعاتٍ إلى القيادةِ العامّةِ، وما إن تدخلُ هذه المبالغُ إلى سجلّاتِ القيادةِ حتّى تصبحَ ملكًا لهم، ولا يعرفُ أحدٌ طريقةَ الصّرفِ، ولا يزالُ هذا النّظامُ مُعتَمَدًا حتّى الآن، ومع الأسفِ بشكلٍ أكبر من السّابقِ وبمبالغَ أضخمَ بكثيرٍ.

في تلك الفترةِ بدأتْ تتسرّبُ أخبارٌ بأنَّ شراءَ الأسلحةِ أصبحَ بغرضِ الحصولِ على العمولاتِ الّتي تذهبُ إلى بعضِ المتنفّذين، وانتشرتِ العديدُ من القصصِ الّتي تتعلّقُ بطائراتٍ حربيّةٍ، وأدواتِ اتّصالاتٍ للأمنِ العامِّ، وحتّى شراءِ الأسلحةِ المتنوّعةِ نيابةً عن العراقِ.

وظهرَ من خلالِ هذه الحكومةِ القصيرةِ العمرِ، أنّ أهمّيّةَ زيد بن شاكر في إدارةِ الشّأنِ الحكوميِّ، تكمنُ في قربهِ من الملِك حسين وانتمائهِ له، ولم تكنْ في قدرتهِ الإداريّةِ أو المدنيّةِ.

وفي خضمِّ هذه الإصلاحاتِ والتّطوّراتِ، دعَمَ الملكُ التّخطيطَ للسّيرِ في الطّريقِ الدّيمقراطيِّ، وبدا لي أنّهُ تأثّرَ جدًّا بالخرابِ الّذي وقعَ على الاقتصادِ الأردنيِّ، وبغضبِ المواطنين على الإدارةِ الأردنيّةِ؛ ولا أقولُ على الملكِ نفسهِ.

وجديرٌ بالذّكرِ إنّ زيد بن شاكر نجحَ في إدارةِ تلك المرحلةِ من خلالِ وزراءِ أكفاء، وذوي خطٍّ سياسيٍّ معتدلٍ ومنفتحٍ، ونالَ بهذه السّياسةِ وبتشكيلةِ حكومتهِ إعجابَ الرّأيَ العامِّ وانفتاحَ حكومتهِ على نبضِ الشّارعِ، وأسّسَ لنفسهِ منذُ تلك اللّحظةِ حيثيّةً سياسيّةً، أصبحَ بموجبِها محلَّ قبولٍ به كونه شخصًا مسؤولًا له خصوصيّتهُ، ويلبّي تطلّعاتِ النّاسِ.

الحكومةُ هذه هي الّتي جعلتِ الشّريفَ زيد بن شاكر معروفًا داخليًا باعتباره رجلَ المهمّاتِ الصّعبةِ، أو رجلَ الحلولِ الوسطِ، وسيظهرُ في الأيّامِ القادمةِ مدى ترسيخِ هذا المفهومِ عندَ النّاسِ وعندَ الملكِ بخاصّةٍ.

كان واضحًا أنَّ الدّرسَ القاسي الّذي مرّتِ البلادُ به جعلَ الملكَ حسين يسلكُ مسلكًا داخليًا مختلفًا، وتسنّى لي اكتشافُ هذا الواقعِ من خلالِ تلك الأشهرِ الخمسةِ الّتي بقيَتْ فيها في حكومةِ زيد بن شاكر، حتّى تقرّرَ إجراءُ الانتخاباتِ النّيابيّةِ في شهر تشرين الثّاني / نوفمبر من العام عينهِ، وكان كلٌّ من الملكِ والحكومةِ حريصون جدًّا على فتحِ البابِ أمامَ كلِّ القوى السّياسيّةِ لخوضِ الانتخاباتِ. وكان هذا القرارُ حكيمًا، إذ وضعَ الأردنّ على مسارٍ ديمقراطيٍّ صحيحٍ.

كان زيد بن شاكر رجلًا لطيفَ المعشرِ في غايةِ التّهذيبِ والأدبِ، ونادرًا ما كان يثورُ في وجهِ أحدٍ، وكان معتدًّا بنفسهِ ويعدُّ نفسهُ أميرًا حقيقيًّا، وكان يتمتّعُ بعلاقاتٍ وطيدةٍ وقريبةٍ جدًّا من الملكِ حسين، فقد كان كاتمَ أسرارِ الملكِ، غيرَ أنّهُ كان يعرفُ في الوقتِ ذاتهِ أنَّ قدراتِهِ في الحكمِ محدودةٌ.

عندما خرجَ زيد بن شاكر من الحُكمِ ومنحَهُ الملكُ حسين لقبَ أميرٍ، قمتُ بتهنئتهِ في منزلهِ بهذا اللّقبِ الجديدِ، فاحتدَّ قائلًا: «إنّ هذا اللّقبَ ليس جديدًا، فأنا أميرٌ ابنُ أميرٍ، وحين كنتُ صغيرًا، كنتُ أجلسُ إلى جانبِ الملكِ

عبد الله على الطّاولةِ الرّئيسيّةِ». وقامَ زيد من مقعدهِ متوجّهًا إلى مكتبهِ وأظهرَ لي شهادةَ ترفيعٍ له إلى رتبةِ ملازمٍ، فيما أذكرُ ـ مكتوبٌ فيها: «ترفيعُ الأميرِ زيد بن شاكر»...

وسألتهُ هنا: «كيفَ جاءَ لقبُ الشّريفِ وأنتَ أميرٌ؟» فأوضحَ لي أنّ: «الملكةَ زين الشّرف قرّرتْ منذُ وفاةِ الملكِ عبد الله أنّ لقبَ أميرٍ لا يُعطى إلّا لنسلِ الملكِ عبد الله فقط، وكلُّ الآخرين يصبحون من الأشرافِ. وهكذا كانَ...»

وعبّرَ لي رحمهُ الله عن اَعتزازهِ بأنّهُ كان أميرًا وسيبقى أميرًا، بغضِّ النّظرِ عن لقبهِ السّابقِ، وشعرتُ أنّ في ذلك تلميحًا إلى الطّريقةِ الّتي خرجَ منها من منصبهِ الأخيرِ.

في مناسبةِ اَحتفالِ الملكِ حسين والملكةِ نور بعيدِ زواجِهما في حديقةِ قصرِ النّدوةِ، وكنتُ من بين المدعوّين، اَنتحى الملك بي جانبًا لنتحدّثَ في بعضِ القضايا، ودخلْنا غرفةً صغيرةً في الرّكنِ المُطلِّ على الحديقةِ، وكان الملكُ حسين يحبُّ الجلوسَ فيها بعضَ الأحيانِ، وكان المدعوّونَ أمامَنا، وكنّا نتحدّثُ عن حكومةِ عبد السّلام المجالي ومدى قدرتِها على إدارةِ شؤونِ البلدِ في ذلك الوقتِ، قالَ لي الملكُ: «كنتُ مضطرًّا إلى تكليفِ عبد السّلام المجالي، لأنّ صاحبَكَ (وكان ينظرُ إلى زيد بن شاكر الّذي كان في الحديقةِ أمامنا)، لم يكنْ يجرؤُ على اَتّخاذِ قراراتٍ مهمّةً».

فقد كان زيد بن شاكر في كثيرٍ من آرائهِ وسطيًّا، ولا يرغبُ بالاشتباكِ مع فئاتٍ سياسيّةٍ واَجتماعيّةٍ، وكان شخصًا مقبولًا عند الجميعِ نظرًا إلى تهذيبهِ ودماثتهِ وقلّةِ كلامهِ، ولم يكن يريدُ أن يفقدَ هذه الصّفةَ الّتي غلبتْ على صورتهِ، لذلك تعاملتْ حكومتهُ مع صندوقِ النّقدِ الدّوليِّ الّذي كانتِ القوى السّياسيّةُ غيرَ راغبةٍ ببرامجهِ وأجّلَ رفعَ ثمنِ الخبزِ حتّى يحافظَ على وسطيّتهِ.

كان زيد بن شاكر كتومًا للغايةِ وقليلَ الكلامِ، ولم يكن يعلنُ عن رأيهِ إلّا بتحفّظٍ شديدٍ، كما إنّ حياتهُ الشّخصيّةَ والمهنيّةَ كانت محميّةً كعسكريٍّ، وكان محلَّ اَحترامِ الجميعِ وتقديرِهم لأنّهُ كان بالمقابلِ يحترمُ الجميعَ.

أمّا موقفُ الدّكتور المجالي وشخصيّتُهُ فتختلفان عن أبي شاكر.

وتابعَ الملكُ: «زيد بن شاكر أصبحَ يمسكُ العصا من منتصفِها بعدَ أن ألّفَ حكومتهُ الأولى في العام ١٩٨٩ خوفًا على سمعتهِ، وأيضًا بتأثيرٍ من مساعدهِ الأوّلِ في الحكومةِ إبراهيم عزّ الدّين».

قالَ الملكُ ذلك بنبرةٍ عرفتُ منها أنّه كان يعرفُ نظرتَهُ الحقيقيّةَ لابنِ شاكر، لأنّه كان يعرفُ نقاطَ القوّةِ والضّعفِ في كلِّ إنسانٍ، ويستثمرُ هذه المعرفةَ بحسبِ حاجتهِ إلى الشّخصِ وبحسبِ الظّروفِ، وهذه من إحدى ميزاتهِ في الحكمِ وفي إدارةِ الدّولةِ.

وعندما أصبحتُ رئيسًا لمجلسِ النّوابِ، اَبتداءً من العامِ ١٩٩٣، كان عبد السّلام المجالي رئيسًا للحكومةِ، وكان مجلسُ النّوّابِ الثّاني عشر ١٩٩٣ قويًا، بالرّغمِ من أنّهُ اَنتُخبَ على أساسِ الصّوتِ الواحدِ لأوّلِ مرّةٍ، وكانت هناك مناكفاتٌ واضحةٌ بين معظمِ النّوّابِ وحكومةِ المجالي، الّذي كان يشكوني باَستمرارٍ إلى الملكِ حسين، الّذي اَستدعاني أكثرَ من مرّةٍ لمعاتبتي ومعاتبةِ المجلسِ.

في إحدى المرّاتِ، كنتُ جالسًا مع الملكِ وحدَنا، وكنّا نتحدّثُ في القضايا العامّةِ ووضعِ البلدِ، فقلتُ له: «يا جلالةَ الملك، أنتَ تعلمُ أنّكَ بحاجةٍ إلى شخصيّةٍ عامّةٍ وطنيّةٍ (a national figure). ولا توجدُ لديكَ الآن شخصيّاتٌ وطنيّةٌ تلمُّ النّاسَ حولَها، وهذا إضعافٌ للبلدِ الّذي يحتاجُ إلى هذه الشّخصيّةِ، ولا يوجدُ الآنَ سوى الشّريف زيد بن شاكر، وأنتَ بحاجةٍ إلى أكثرِ من شخصيّةٍ».

وأنهَينا الحديثَ الّذي جرى في مكتبِ رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ في ذلك الوقتِ زيد بن شاكر، ولم يكن معنا في الغرفةِ، وعندما خرجتُ وجدتُ زيد بن شاكر في الخارجِ، ومن بابِ الأمانةِ أثنيتُ عليه مادحًا ومُقدّرًا مصداقيّتهُ عندَ النّاسِ أثناءَ حديثي الجانبيِّ المنفردِ مع الملكِ، فنظرَ زيد إليَّ وقال بسخريةٍ: «كثّرَ الله خيرك...»

فعلمتُ أنّني تسبّبْتُ ومن دونِ قصدٍ بإحراجٍ للشّريف زيد، لأنّ الملكَ كما هي حالُ غالبيّةِ الحكّامِ، لا يحبّذُ وجودَ أشخاصٍ أقوياءَ بذاتِهم وحيثيّتهم الخاصّةِ من حولهِ.

وفعلًا، خرجَ زيد بن شاكر من وظيفتهِ بعد فترةٍ ليستْ بالطّويلةِ.

P U R E I S T H E T R U T H

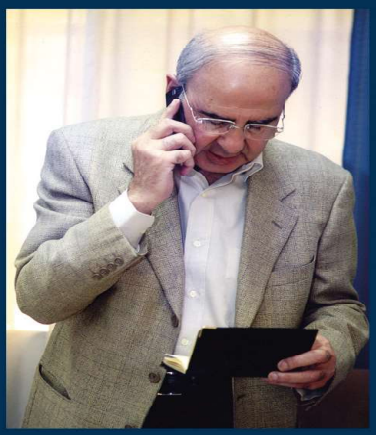

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629